الارض المحتلة :

رفض الاتصالات مع الأميركيين وادانة الحلول التصفوية

خطة صهيونية جديدة لمصادرة الاراضي

ان ما يتخذه العدو الصهيوني من مشاريع وحلول تصفوية للقضية الفلسطينية ، ومحاولاته لتثبيت هذه الحلول بالطرق القمعية والفاشية الوحشية ، ما كان ليزيد جماهيرنا في الوطن المحتل الا صلابة وصمودا ومقاومة للاحتلال الصهيوني مهما كانت التضحيات، ومهما تعاظمت أساليب القمع والابادة .

وانطلاقا من هذه الروح الوثابة المكافحة والرافضة قامت جماهيرنا في الوطن المحتل وما زالت تقوم بمناهضة كل المخططات والحلول التصفوية ابتداء من الاحتجاج والادانة والمنشور وانتهاء باستعمال ارقى انواع الاسلحة والمتفجرات .

وفي الفترة الاخيرة اعلن مجلسا بلديتي رام الله والبيرة رفضهما لكافة هذه المشاريع والحلول التصفوية ، وادانتهما للاساليب العنصرية الفاشية وحرب الابادة الصهيونية ضد جماهير شعبنا الفلسطيني .

كما اكدا حق الشعب الفلسطيني في النضال العادل والمشروع دفاعا عن ارضه ووطنه بكافة الوسائل المتاحة لاستعادتها .

وكشف مجلسا بلديتي رام الله والبيرة في بيان سياسي أصدراه مؤخرا ، اهداف المحاكمات الصهيونية العدوانية ، التي يعتزم العدو الصهيوني اجراءها ضد رئيسي البلديتين .

والان ، ومع سياسة القمع الشرسة لاخضاع شعبنا وضرب ونصفية مؤسساته الوطنية ، تجهد سلطات الاحتلال بحملات اعلامية لاخلاق مخالفات مزعومة تمهيدا لتقديم رئيسي البلديتين الى المحكمة بحجة الاخلال بالنظام العام والاعتداء على ضابط شرطة .

وفي بيانهما السياسي اكد مجلسا بلديتي رام الله والبيرة رفضهما لمشروع الحكم الذاتي جملة وتفصيلا، وتاكيد اعتبار اتفاقيات كامب ديفيد مؤامرة لتصفية قضية شعبنا الفلسطيني . كما اعلنا تمسكهما بحق شعبنا في تقرير مصيره بالاستقلال والسيادة على ارضه ، وفي التصدي لكافة ممارسات الاحتلال وبكل السبل والوسائل المتاحة والممكنة .

مهاجمة تعديل ٢٤٢

ومن جهة اخرى ، فقد هاجم رؤساء بلديات الضفة الغربية المحتلة التعديلات على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، وقالوا ان هذه التعديلات تعتبر مؤامرة جديدة ضد القضية الفلسطينية . واكدوا بانهم لن يقوموا باي اتصالات مع المسؤولين الاميركيين اثناء زيارتهم لواشنطن .

وكان رئيس بلدية رام الله ، كريم خلف ، قد غادر يوم ٥ – ٨ – ٧٩ رام الله الى واشنطن لحضور اجتماعات مؤتمر فلسطين الذي سيبدأ اعماله في الاسبوع الحالي . ومن المتوقع ان يلحق بخلف في الاسبوع الحالي كل من الشكعة ، رئيس بلدية نابلس ، وفهد القواسمي ، رئيس بلدية الخليل .

وقد هاجم رؤساء البلديات الثلاثة ، الموقف الاميركي تجاه الشعب الفلسطيني الذي اعلنه رئيس الامبريالية الاميركية كارتر في حديثه لصحيفة « نيويورك تايمز » وجدد فيه رفضه لاقامة دولة فلسطينية مستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

واشار خلف ، الى ان رؤساء البلديات في الضفة لا يمثلون شعبهم سياسيا ، فهناك القيادة الواحدة لمنظمة التحرير .

أما بسام الشكعة ، فاعلن عن أن موقف الحركة الوطنية في الاراضي العربية المحتلة هو موقف محدد وثابت، فقد التزمت الحركة الوطنية فيما مضى وبعدم استقبال او مناقشة أي من المسؤولين او الوفود الرسمية الاميركية .

رئيس بلدية حلحول ، محمد حسن ملحم ، قال، ان ما يتحدثون عنه من تعديل لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، ما هو الا محاولات لجر الشعب العربي الفلسطيني الى هاوية قام الاميركيون واتباعهم باعدادها ، واضاف ان الشعب العربي الفلسطيني في المناطق المحتلة لن يجبر على اكل الحنظل حتى لو قدم له على اطباق من ذهب .

ومن جهة ثانية ، فقد رفض رؤساء البلديات في الضفة الغربية المحتلة استقبال وزير دفاع نظام السادات اثناء زيارته الخيانية لفلسطين المحتلة مؤخرا .

وذكرت صحيفة « معاريف » الصهيونية التي أوردت النبأ ان رؤساء البلديات اعلنوا رفضهم لمقابلة كمال حسن علي وزير دفاع النظام المصري .

وعلم من مصادر اردنية أن أربعة من رؤساء البلديات في الضفة الغربية هم كريم خلف ، الياس فريج ، بسام الشكعة ، وفهد القواسمي ، قد بدأوا يوب ٧ اب الحالي في عمان ، سلسلة من الاجتماعات مع المسؤولين الاردنيين تتعلق بالوضع في الاراضي المحتلة .

وعلى صعيد اخر ، اتخذت سلطات الاحتلال الصهيوني ، سلسلة من الاجراءات القمعية والارهابية ضد اهالي مدينة قلقيلية المحتلة ، وذلك في محاولة يائسة لامتصاص نقمة الجماهير والحد من تصاعد عمليات ثوارنا الفدائية ضد منشآته العسكرية والحيوية .

وذكرت الانباء الواردة من الوطن المحتل ان سلطات الاحتلال قررت منع سفر المواطنين الفلسطينيين في مدينة قلقيلية وضواحيها البالغه اعمارهم بين السادسة عشرة والخمسين عاما الى خارج فلسطين المحتلة .

واضافت ان قوات الجيش والشرطة وحرس الحدود الصهيوني ، عززت تواجدها الكثيف داخل مدينة قلقيلية ، وبصورة خاصة على مداخل المدينة وشوارعها الرئيسية وساحاتها العامة .

وتمشيا مع سياسة الحقد والكراهية والقمع الصهيوني ضد جماهير شعبنا في الارض المحتلة فقد افادت الانباء الواردة من فلسطين المحتلة ان أحد افراد الشرطة الصهيونية قد أطلق النار من مسدسه الحربي يوم ٣ – ٨ على الشاب الفلسطيني احمد قمبز من سكان حي العجمي في مدينة يافا ، وذلك بدعوى فراره من السجن .

وقد اصيب الشاب بجراح في بطنه ورجليه نقل على اثرها الى المستشفى .

وقالت الانباء ، انه ثبت اثناء التحقيق أن الشاب لم يهرب من الشرطة الصهيونية ، الامر الذي لا يستدعي اطلاق النار عليه .

واضافت الانباء ، ان افراد عائلة الشاب أكدوا أن أفراد الشرطة الصهيونية لم يكتفوا باطلاق النار عليه ، بل انهم قاموا بضربه وتعذيبه بعد اصابته .

خطة لاحراق الاقصى

وكشف تقرير لدائرة الوطن المحتل بمنظمة التحرير الفلسطينية ان عصابة غوش ايمونيم الصهيونية بزعامة الحاخام مئير كاهانا ، تعد خطة لاحراق المسجد الاقصى وتدميره تمهيدا لاقامة هيكل سليمان على انقاضه .

ويقول التقرير ان العصابة الصهيونية قد جندت مجموعة كبيرة من اعضائها لهذه الجريمة في انتظار صدور الاوامر اليها ، وجاء في التقرير، أن الشباب العرب في القدس اعلنوا تصديهم لاحباط اى محاولة من العصابات الصهيونية للمساس بالمسجد الاقصى المقدس .

ومن جهة اخرى ، افادت انباء الوطن المحتل ان سلطات الاحتلال العنصري الصهيوني بدات تتحرك عملانها في قطاع غزة المحتل ، للطعن في انتخابات الهيئة الادارية لجمعية الهلال الاحمر الفلسطيني في القطاع في محاولة منها لابعاد القوى الوطنية عن الجمعية ، وخلق الظروف لتنصيب زعامة متآمرة على حقوق الشعب الفلسطيني .

هدم بيت

كما اقدمت سلطات الاحتلال الصهيوني على ارتكاب جريمة اخرى ضد المواطن الفلسطيني حسن سواعد في الجليل الاعلى بفلسطين المحتلة .

وتفيد الانباء الواردة من الوطن المحتل ان قوات الجيش وحرس الحدود الصهيوني قد حاصرت منزل المواطن الفلسطيني ، ودفعت بالجرافات لازالته بدعوى اقامة البيت على اراضي تابعة « للدولة » منذ تسعة ايام .

وقد قامت قوات الجيش باعتقال المواطن الفلسطيني وزوجته وابنائهما العشرة في اعقاب تصديهم للجريمة البشعة .

ومن ناحية اخرى ، زعمت الحكمة المركزية الصهيونية في القدس ان الطالبة الفلسطينية رابعة السلاية قد استشهدت برصاص مستوطن صهيوني يدعى « ايليان سور » من مستوطني كريات اربع بالقرب من مدينة الخليل المحتلة ، وليس برصاص قوات حرب العدو أثناء قيامها بتفريق التظاهرات التي عمت الوطن المحتل في اذار الماضي احتجاجا على زيارة الامبريالي كارتر بهدف الاعداد لتطبيق مؤامرة الحكم الذاتي ، بمساعدة الخائن السادات .

وكشفت المناقشات التي جرت يوم ١ – ٨ في الكنيست الصهيوني ، حول مشروع الحكومة العنصرية الصهيونية ، لمصادرة اراضي البدو في صحراء النقب ، ان هذا المشروع هو مقدمة لمشاريع تستهدف مصادرة كافة اراضي صحراء النقب ، وتشريد أهلها الذين يبلغ عددهم ٣٢ الفا .

وكانت الحكومة الصهيونية قد طلبت من الكنيست الصهيوني اصدار قانون يخولها مصادرة اراضي في النقب تملكها خمسة الاف عربي من أجل اقامة مطارات عسكرية جديدة هناك .

وينص المشروع في أحد مواده على سلب العرب حق التوجه الى ما يسمى « محكمة العدل العليا » لمقاضاة الحكومة بشأن مصادرة اراضيهم .

وقد كشف وزير عدل العدو « شلومو تامير » النقاب ، أمام الكنيست الصهيوني ، عن أن هذا المشروع هو جزء من سلسلة مشاريع تستهدف استملاك اراضي النقب .

وكانت المحكمة العليا قد رفضت في وقت سابق طلبا من العرب بوقف استملاك اراضيها ، وقالت انها لن تتدخل في الامور التشريعية .

وعلى اثر ذلك ، اعلن مواطنو النقب الفلسطيني انهم على استعداد للتضحية واستخدام كافة الوسائل دفاعا عن ارضهم ووجودهم ومصيرهم في وطنهم في اعقاب فشل الوسيلة الاخيرة التي لجأ اليها مواطنو النقب لاحباط المخطط الصهيوني بمصادرة اراضيهم.

وقد أعلن مواطنو النقب رفضهم لكافة المشاريع والحلول وقمة التعويضات السخيفة التي طرحها السلطات العنصرية مقابل التخلي عن الارض والحياة.

هذا وتواصل عدد من مواطني النقب الفلسطيني اضرابهم عن الطعام والاعتصام امام مبنى الكنيست الصهيوني والذي بدأ يوم ٢٨ – ٧ ، استنكارا للقرار العدواني العنصري الرامي الى مصادرة اراضي مواطني النقب وتهويدها .

ولا زالت الوفود السعبية الفلسطينية تواصل توافدها الى مقر اعتصام ممثلي عرب النقب للاعراب عن تاييدها وتضامنها معهم في وقفتهم التصدية لمؤامرة سلطات الاحتلال الصهيونية في مصادرة الاراضي العربية .

ومن جهة اخرى ، فقد حذر اهالي عتانا بضواحي القدس المحتلة من انهم سيلجأون الى اتباع كافة الوسائل المتاحة في حال اصدار العدو الصهيوني على مصادرة الغين وخمسمائة دونم من أراضيهم .

وكان اهالي بلدة عتانا قد قرروا التوجه الى ما

عرب النقب يواصلون اضرابهم عن الطعام

يسمى بمحكمة العدل الصهيونية العليا كاجراء اخير لمنع تنفيذ قرار سلطات الاحتلال الصهيوني بمصادرة اراضيهم وتهويدها .

كما رفض المواطنون الفلسطينيون في بلدتي سلعيت وسكاكا في الضفة الغربية المحتلة الاجراءات الاخيرة التي اتخذها الحاكم العسكري الصهيوني في منطقة نابلس واسدولى بموجبها على ٣٥٠٠ دونم من اراضيهم الزراعية باعتبارها تتناقض مع القانون الدولي وحقوق الانسان .

سياسة صهيونية

وفي مستوطنة « مفدال عوز » بمنطقة « غوش عتسيون » ، قام المستوطنون الصهاينة هناك بقطع الاشجار من الاراضي الفلسطينية التي صادروها مؤخرا بالقرب من بيت أومر ، ثم ادعوا في شكوى للشرطة الصهيونية ان الاشجار في الاراضي التي صادروها قد قطعت يوم الجمعة الماضي . هذا وقامت شرطة العدو باعتقال عدد من سكان قرية بيت أومر، وذلك لقطع الطريق على مواطني المنطقة للاحتجاج على هذه الجريمة الجديدة وارغامهم على السكوت ازاء عمليات المصادرة لاراضيهم .

ومن جهة ثانية ، كشفت الصحف الصهيونية ، من ان لجنة الاستيطان الصهيونية تنوي قبل نهاية العام الحالي اقامة سواء استيطانية في مكان قريب من عرابة ، بين جنين ونابلس .. وقالت الصحيفة ، ان النواة الاستيطانية هذه ستكون الاولى من نوعها لما يسمى « بحركة الشبيبة الوطنية » .

كما قررت اللجنة المالية في الكنيست الصهيوني رصد نصف مليار ليرة للاستيطان خارج نطاق ما يسمى بالخط الاخضر (خطوط الهدنة لعام ٤٨) في الاراضي المحتلة) .

ويسعى في المرحلة الاولى رصد مبلغ ٣٥٠ مليون ليرة لاقامة ١٢ مستوطنة ، اثنتان منها في هضبة الجولان ، وثماني مستوطنات بالضفة الغربية ، ومستوطنتان في غور الاردن ، وواحدة في منطقة قطيف .

وافادت الانباء ، ان ما يسمى « بحركة الشباب الوطني العامل » للصهيونية بدأت بانشاء مستوطنة جديدة في منطقة كفارعصيون في الضفة الغربية المحتلة ، وان الحركة الصهيونية تنوي تخصيص المستوطنة الى مركز تدريب للشباب الصهيوني ، ومنتجع للسياحة بالاضافة الى اقامة صناعات خفيفة فيها لصنع الادوات الزراعية .

الاستيلاء على مصادر المياه

واكدت الانباء ، ان سلطات الاحتلال العنصري الصهيوني تفرض حظرا على استهلاك المياه للمواطنين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، حيث يعاني حوالي مائتي الف مواطن فلسطيني في قطاع غزة وحده، حاليا النقص الشديد في المياه .

وقالت الانباء ، ان السلطات الصهيونية قد حرمت على المواطنين الفلسطينيين ايجاد مصادر جديدة من المياه ، أو توسيع الابار الموجودة ، بل على العكس من ذلك ، فقد قامت السلطات الصهيونية خلال السنة الماضية في الضفة الغربية وحدها بحفر ٢٤ بئرا ارتوازيا ، ويتم في هذه المنطقة توفير بين ١٥ – ١٧ مليون متر مكعب من المياه سنويا لتزويد المستوطنات الصهيونية بالمياه ، وري الاراضي الزراعية التابعة لها .

واضافت الانباء ، ان السلطات الصهيونية اعدت خططا لتحويل مياه نهر الاردن الى المستوطنات الجديدة ، كما فرضت على بعض القرى الفلسطينية تزويد المستوطنات الصهيونية بالمياه من مواردها .

واوضحت الانباء ، سياسة السيطرة الصهيونية فقالت ، ان السلطات الصهيونية قامت بتحديد مياه الشرب المستهلكة لدى المواطنين الفلسطينيين ، وهم يقومون يوميا بقياس الكمية المستهلكة من المياه ، وتفرض عقوبات صارمة على تجاوز الكمية المحددة للاستهلاك كما بدأت سلطات الاحتلال بحفر ابار للمستوطنين الصهاينة بالقرب من القرى الفلسطينية وهذا ما يؤدي الى نشاف ابار المواطنين الفلسطينيين بالتدريج ، ونتيجة لذلك تقلص مساحة الاراضي الزراعية ، وينخفض الانتاج ، بحيث يرغم السكان على مغادرة اراضيهم مصدر رزقهم ، لتتمكن المستوطنين الصهاينة من الاستيلاء عليها . ■